

## الحكومة تحدد سعر كيلو القطن بـ ٤٠٠٠ ليرة.. وتوافق على تسليم الجمعيات الفلاحية أكياس الخيش ديناً

# الخطيب لـ«الوطن»: السعر مجزٍ ويشجع الفلاحين على زراعة القطن الذي نحن بأمس الحاجة إليه

هنا غاتم

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تحديد سعر شراء الكيلوغرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم ٢٠٢٢ بمبلغ قدره ٤٠٠٠ ليرة سورية واصلأ أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان. وبيأت تحديد سعر القطن المحبوب بأربعة آلاف ليرة لكل كيلوغرام لتحقيق الاستقرار بزراعة القطن وتشجيع الفلاحين من بداية الموسم على زراعة المحصول. كذلك تأمين المادة الأولية لتشغيل معامل الحلج والتسويق والزيوت وفقاً لطاقتها الإنتاجية، ودعم المحاصيل الإستراتيجية بما يتسجم مع توجه الحكومة لتوجيه الدعم لمستحقيه بالشكل الأمثل والعامل. استجابة لقتراح الاتحاد العام للفلاحين بتسليم الجمعيات الفلاحية الرغوية باسترجار أكياس الخيش ديناً لتسويق الحبوب إلى المؤسسة السورية للحبوب أو المؤسسة العامة لكثاير البازن بغفلة الاتحادات الفرعية في المحافظات، وافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة



الاقتصادية تكلف كافة فروع المؤسسة السورية للحبوب في المحافظات بتسليم الجمعيات الفلاحية أكياس الخيش ديناً لمن يرغب بكافة من اتحاد الفلاحين في المحافظة على أن يصار إلى استيفاء ثمن الأكياس من أول قائمة شراء ترد إليهم. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام المؤسسة العامة للأقطان عادل الخطيب أن قرار الحكومة يسهم في تشجيع الفلاحين على زراعة القطن خاصة وأن السعر مجزٍ

في نصف الشهر التاسع والمشكلة التي تعاني منها هي نقص المياه إلا في المناطق القريبة من قنوات الري التي تسهل على الفلاح زراعة القطن على عكس الأراضي الأخرى التي تحتاج إلى وقود للري. ولدى الاستفسار عن الانعكاس السلبي لعدم توافر الأقطان على معامل التسبيح، أكد الخطيب أنه إن بقي الحال على ما هو عليه، فقد يكون هناك مشكلة نوعاً ما في معامل التسبيح، موضحاً أن الأقطان محصول إستراتيجي له أكثر من حلقة ويجب التركيز على زراعة هذه المادة ليعود إنتاج سورية من القطن كما كان في السابق وأكثر، لافتاً إلى أن موضوع زراعة المحصول بيد وزارة الزراعة.

كذلك وافقت رئاسة مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تصديق العقد المبرم بين المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية - فرع الكهرباء المركزي لتقديم وتركيب وتنفيذ مشروع /٢٠/ ك. ف مع ٧ مراكز تحويل وتوزيع بحدود ٥٠ ألف طن للمؤسسة التسبيحية. وأضاف: إن بداية الزراعة محصول القطن يجب أن تكون في منتصف الشهر الرابع لكن هناك نوعاً من بذور القطن يمكن أن يزرع مباشرة بعد جني القمح لأنه يجني

الذي تتجاوز قيمته ١٤ مليار ليرة ومدة تنفيذ لحدود ١٨ شهراً، في حين تم استبدال جهاز الإسكتر الخاص في معبر نصيب بجهاز آخر لتفكيك صيانة الأربن من عشوائية العمالة في المعبر وفرض حالة استغلال وأجور (عائلة) عالية لتصل حد (الأتاوات) في بعض الحالات. وفي اتصال هاتفية أجرتها «الوطن» مع مدير معبر نصيب الحدودي مع الأردن من عشوائية العمالة في المعبر وبين أنه تتم متابعة هذا الموضوع وتقييمه وإيجاد حلول له وأن سيبه هو عدم التمكن من إبرام عقد مع نقابة العتالين ومنح عقد تأمين العمالة للشاحن (مقاول) محدد يتم العمل معه من مديرية جمارك درعا وتحديد الاجور بشكل موضوعي وعادل للعمال والمصاحب للشاحنة، وأن الخلاف الذي حال دون إبرام الاتفاق هو موضوع تأمين الرافعات الشوكية (الستافات) حيث طلب المقاول أن يتم تأمينها من مديرية الجمارك في الوقت الذي لا يتوافر لدى الجمارك مثل هذه الرافعات حالياً ويتم العمل على التناقص مع التي يتقبلها تأمين المياني والمنشآت في معبر نصيب، وذلك للإسراع في توفير الخدمات التي تحتاجها حركة تنقل الأفراد والبضائع بين البلدين خاصة أن هناك تعويلاً كبيراً على تحسين حركة التبادل التجاري مع الجانب الأردني خلال المرحلة المقبلة وعليه لا بد من تهيئة كل مستلزمات العمل في المعبر على المنافذ الحدودية حسب الحاجة. وعن العقد الجاري تنفيذ في معبر نصيب لتأمين المنشآت الأساسية والرابط الشبكي بما يسهم في سرعة وجوده والخدمات التي يمكن تقديمها في المعبر ومنها تهيئة وتجهيز صالات الماضي (إيسار)، وحتى الآن تحقق تنفيذ نحو ١٠ بالمئة من أعمال العقد

## ١٩ ألف سيارة فارهة رسومها وليس سعرها ١٤ مليار ليرة ترسيم السيارة ٢,٢ مليون ليرة بمعدل ٨ آلاف ليرة يومياً



حوالي ١٩٦٦٠ سيارة فارهة في الأسواق السورية سعتها فوق ٣٠٠١ سم ٣ مسجلة في وزارة النقل وارتفعت رسوم ترسيمها السنوية مع التغيرات الأخرى بعد تطبيق الرسوم الجديدة المفروضة وفق القانون ٢١ لعام ٢٠٢٢، ورسوم بعض السيارات من سعة ٤٠١٠ سم ٣ من ١٧٠ ألف ليرة إلى ٢,٣٠٠ مليون ليرة سورية. وبين مدير النقل الطرقي في وزارة النقل المهندس محمود أسعد في تصريح لـ«الوطن» أن الرسوم تحسب عن سنة كاملة، وحدد الرسوم المفروضة على السيارات المسجلة للرافعات الشوكية (الستافات) ٣٥٠٠ برسم ٣٥٠ ألف ليرة سنوياً، وعدد السيارات التي تشملها التعديل ١٠,٤٠٠ سيارة تبلغ رسومها السنوية ٣,٦ مليارات ليرة. أما السيارات بين ٣٥١١ حتى ٤٠٠٠ سم ٣، فتبلغ رسومها ٥٠٠ ألف ليرة سنوياً، وعندما ٥٢٩١ برسم سنوية مقدارها ٢,٦ مليار ليرة. وبالنسبة للسيارات فوق ٤٠٠١ سم بلغ عدد السيارات المسجلة لدى وزارة النقل بحسب أسعد ٣٩٦٩ سيارة، ورسومها السنوي ٢ مليون ليرة، أي بمجموع رسوم سنوية ٧,٩ مليارات ليرة. وكانت رسوم هذه الفئة من السيارات قبل الرسوم بحدود ١٧٠ ألف ليرة مع الرسوم الإضافية، بينما رسومها اليوم بحسب مالك أحد السيارات وصلت إلى ٢,٣٠٠ مليون ليرة، أي ٨٠٠٠ ليرة باليوم من دون أن تتحرك، ويتابع: تكون هذه الرسوم مستحقة لو كنت تحصل على البنزين المدعوم، ومع ذلك نحن ندفع رسم ٩ ليرات سورية عن كل لتر بنزين نستهلكه، لذلك رسم الترسيم مرتين مرة عليها إن وجدت.

طلال ماضي

بالتفصيل، تم استيعادي من الدعم ولا يمكن أن أصل على البنزين إلا من السوق السوداء، وأصبحت السيارة عبئاً على أسرتي وطرحتها للبيع أكثر من مرة. وحدد القانون رسوم سيارات الركوب الصغيرة من ١٠ آلاف ليرة عن كل سيارة ٦٠٠٠ سم ١٥٣ ألفاً لكل سيارة أقل من ٢٠٠٠ سم ٢٠٠ ألف ليرة لكل سيارة حتى ٢٤٠٠ سم ٣ و ١٠٠٠ ألف ليرة لكل سيارة حتى ٣٠٠٠ سم ٣، واستثنى القانون السيارات المسجلة قبل عام ٢٠١١ والمباعة عبر المزاد وستة صنعة قبل عام ٢٠١١. وبحسب القانون يمنع إجراء معاملة نقل ملكية موديل منها أو تجديد ترخيص ومنح رخصة سير إلا بعد تسديد جميع الرسوم والغرامات عليها إن وجدت.



## تعليمات جديدة لشراء الشركات للأسهم الصادرة عنها «أسهم الخزينة»

# فضلية لـ«الوطن»: أصبح لصغار المساهمين الاعتراض على قرار البيع إلغاء شرط وجود شريك أجنبي إستراتيجي لتأسيس شركة الوساطة

محمد راكان مصطفى

أصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، تعليمات شراء الشركات المساهمة المغفلة للأسهم الصادرة عنها «أسهم الخزينة»، أي شراء الشركة لأسهمها من البورصة. وأوجبت التعليمات (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منها) على نسخة منه على الشركة الراغبة في شراء الأسهم الصادرة عنها الحصول على موافقة الهيئة العامة للمساهمين المتضمنة عدد الأسهم وسبب الشراء، وأن تقوم بإبلاغ الهيئة بذلك - لاخذ موافقتها- في موعد أقصاه يوم العمل التالي لنشر محضر الاجتماع، وفقاً للاستمارة المعدمة مرفقة بقرار مجلس الإدارة باقتراح الشراء على الهيئة العامة، ومحضر اجتماع الهيئة العامة للشركة المتضمن الموافقة على الشراء، وبيانات بعدد الأسهم التي تنوي الشركة شرائها، وبيانات يوضح التاريخ المتوقع لبداية عملية الشراء وفترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة، وشهادة من مدقق حسابات الشركة يتضمن رأيه في أثر شراء الأسهم لأسهمها على السيولة والنشاط الأساسي للشركة، وتعهدها من مجلس الإدارة بتوفير السيولة اللازمة لإتمام عملية الشراء مع الأخذ بالحسبان التغيرات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر في سيولة الشركة، إضافة لأي وثائق أخرى تطلبها الهيئة.



ويجب أن تبدأ عملية الشراء خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ موافقة الهيئة ويتم الإفصاح عن تاريخ البدء، والألا تتجاوز مدة تنفيذ الشراء أو البيع ١٠٠ جلسة تداول من تاريخ البدء بعملية الشراء أو بيع. وأجازت التعليمات للشركة أن تشتري أو تبيع في يوم التداول الواحد ما يزيد على ٥ بالمئة من الكمية المعلن عن شرائها خلال جلسة التداول الواحدة ولا يجوز تنفيذ الشراء أو البيع عن طريق الصفقات الضخمة.

اسم الشركة	السعر	الكمية	القيمة	التغير
شركة سورية للأوراق المالية	1000	10000	10000000	0
شركة سورية للتأمين	500	5000	2500000	0
شركة سورية للتجارة	200	2000	400000	0
شركة سورية للصناعة	300	3000	900000	0
شركة سورية للخدمات	150	1500	225000	0
شركة سورية للتكنولوجيا	400	4000	1600000	0
شركة سورية للطيران	800	8000	6400000	0
شركة سورية للسياحة	120	1200	144000	0
شركة سورية للتعليم	600	6000	3600000	0
شركة سورية للصحة	900	9000	8100000	0
شركة سورية للبيئة	700	7000	4900000	0
شركة سورية للثقافة	500	5000	2500000	0
شركة سورية للترفيه	300	3000	900000	0
شركة سورية للرياضة	400	4000	1600000	0
شركة سورية للفنون	200	2000	400000	0
شركة سورية للعلوم	600	6000	3600000	0
شركة سورية للهندسة	800	8000	6400000	0
شركة سورية للبناء	1000	10000	10000000	0
شركة سورية للتشييد	1200	12000	14400000	0
شركة سورية للمقاولات	1500	15000	22500000	0
شركة سورية للتجارة الخارجية	1800	18000	32400000	0
شركة سورية للتجارة الداخلية	2000	20000	40000000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	2500	25000	62500000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	3000	30000	90000000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	3500	35000	122500000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	4000	40000	160000000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	4500	45000	202500000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	5000	50000	250000000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	5500	55000	302500000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	6000	60000	360000000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	6500	65000	422500000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	7000	70000	490000000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	7500	75000	562500000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	8000	80000	640000000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	8500	85000	722500000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	9000	90000	810000000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	9500	95000	902500000	0
شركة سورية للتجارة الإلكترونية	10000	100000	1000000000	0

لدى الشركة يسمح بذلك من دون الإضرار بتجاوز شهراً من تاريخ موافقة الهيئة ويتم الإفصاح عن تاريخ البدء، والألا تتجاوز مدة تنفيذ الشراء أو البيع ١٠٠ جلسة تداول من تاريخ البدء بعملية الشراء أو بيع. وأجازت التعليمات للشركة أن تشتري أو تبيع في يوم التداول الواحد ما يزيد على ٥ بالمئة من الكمية المعلن عن شرائها خلال جلسة التداول الواحدة ولا يجوز تنفيذ الشراء أو البيع عن طريق الصفقات الضخمة.

الشراء والبيع التي تقوم بها الشركات حسب الإجراءات المتبعة لديه بما يتفق مع التعليمات الصادرة عن الهيئة بهذا الخصوص. كما أنهى العمل بتعليمات شراء الشركات المساهمة للأسهم الصادرة عنها الصادرة في عام ٢٠١١. رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الدكتور عابد فضلية بين لـ«الوطن» أن ميزت التعليمات الجديدة عن ما كان معمولاً به مسبقاً بأن قرار الشراء لم يعد بيد مجلس الإدارة وإنما أصبح بحاجة إلى قرار هيئة عامة، موضحاً أن هذا القرار جاء انطلاقاً من أهمية الموضوع بما يحد من رفع أسعار الأسهم لكونه من المعلومات توقيت شراء الشركة للأسهم. وأضاف: كما أن التعديل يضمن حقوق جميع المساهمين، لأنه لا يتخذ القرار إلا خلال الجمعية العامة بحضور الدكتور عابد فضلية إضافة إلى أنه يعطي دوراً لصغار المساهمين في إبداء رأيهم بعملية الشراء. ولفت إلى أن التعدي غير في مفهوم فترة الاحتفاظ والتعليمات البيع، بحيث أوجبت ألا تقل فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة عن ستة أشهر من تاريخ آخر عملية شراء والألا تزيد على ستة من ذلك التاريخ، ويجوز تعديلها بقرار من مجلس مفوضي هيئة بناء على طلب مير من مجلس مفوضي هيئة بناء على تنفيذ الشراء أو البيع ١٠٠ جلسة تداول من تاريخ إدخال أمر شراء أو بيع منها بأن ذلك يتيح للشركة أن تبيع براحة وبما يضمن عدم زيادة العرض. فضلية أوضح أن الشركة لم تعد مجبرة على بيع الأسهم التي اشتريتها بل أصبح متاحاً لها توزيعها على المساهمين مقابل (الاحتياجات والأرباح) لكي لا تضطر الشركة لطرح أسهمها بعدد كبير في السوق خلال فترة قصيرة، وبهذا تحصلت من الإيجاب على البيع، وبما يضمن عدم انخفاض سعر أسهمها. وأشار فضلية إلى وجود حالات استثنائية يتم معالجتها، ومنها شرط تأسيس شركة الوساطة أن يوجد شريك أجنبي إستراتيجي، وصيفاً، وخلال فترة الحرب حالت العقوبات دون إمكانية وجود شركاء أجانب، صدرت تعليمات بعدم اشتراك أجنبي وأن يقبل بالشراكة المحليين وفق شروط محددة. وختاماً قال: نعمل على تطوير التعليمات بما يتوافق مع الواقع الذي تمر به البلاد، بما يلبي متطلبات المرحلة.

وأوضحت الهيئة أنه يجب على الشركة والإعلان عن موافقة مجلس مفوضي الهيئة على قيامها بشراء أسهمها في صحيفةين يوميتين وذلك قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ بدء عملية الشراء، ويجب أن يتضمن الإعلان قرار مجلس الإدارة، وقرار الهيئة العامة، وعدد الأسهم التي تنوي الشركة شرائها، والتاريخ لبدء عملية الشراء، والفترة المتوقعة للاحتفاظ بأسهم الخزينة، وأي معلومات أخرى تراها الهيئة ضرورية لذلك. واشترطت التعليمات في عملية شراء الشركة والأسهم ألا يتجاوز عدد الأسهم المراد شرائها ٥ بالمئة من أسهم الشركة، وأن يتم تمويل الشراء عن طريق الأرباح المدورة والاحتياطات الاختيارية للشركة، والألا يكون الشراء خلال الجلسات الثلاث التي تسبق أو التي يعلن عن البيانات المالية أو أي معلومات جوهرية من شأنها التأثير في سعر السهم.

لدى الشركة يسمح بذلك من دون الإضرار بتجاوز شهراً من تاريخ موافقة الهيئة ويتم الإفصاح عن تاريخ البدء، والألا تتجاوز مدة تنفيذ الشراء أو البيع ١٠٠ جلسة تداول من تاريخ البدء بعملية الشراء أو بيع. وأجازت التعليمات للشركة أن تشتري أو تبيع في يوم التداول الواحد ما يزيد على ٥ بالمئة من الكمية المعلن عن شرائها خلال جلسة التداول الواحدة ولا يجوز تنفيذ الشراء أو البيع عن طريق الصفقات الضخمة.

## الأسعار في سوق الهال تنخفض وفي الماله ترتفع

# لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه: زيادة كمية الصادرات وخاصة البندورة

الوطن

ليست ثابتة أيضاً، ومن الممكن أن تتغير بل سوف تشهد الأسواق انخفاضاً أكثر في الأيام المقبلة بعد وصول موسم الخضار من درعا، باعتبار أن الإنتاج «البلدي» من البندورة والبطاطا والباذنجان والكوسا والفليفلة وغيرها سوف ينزل إلى الأسواق، خاصة أن البندورة البلدية لا يتم تصديرها. وتوقع المصري أن تنخفض أسعار هذه السيارات بعد هذه الرسوم الكبيرة سنوياً، وبعد ارتفاع أسعار البنزين وقطع الغاز وخاصة أن هناك العديد من المواطنين امتلكوا سيارات بسعة محرك عالية قبل الأزمة ومنهم من خسر أعماله وغير قادر على القيام بأعباء هذا النوع من السيارات.

وأشار إلى أن رسوم السيارات المشابهة من موديل أقل من ٢٠١١ لا يشهد هذا التعديل وتبقى رسومها ضمن المستطاع وهذا ما جعلها مطلوبة أكثر. وأشار تاجر السيارات حسام المصري إلى أن تجار السيارات الذين يعملون في مستودعاتهم لوائح سياراتهم وإيقاف تسجيلها فيما تباع الصغيرة من ١٠ آلاف ليرة عن كل سيارة ٦٠٠٠ سم ١٥٣ ألفاً لكل سيارة أقل من ٢٠٠٠ سم ٢٠٠ ألف ليرة لكل سيارة حتى ٢٤٠٠ سم ٣ و ١٠٠٠ ألف ليرة لكل سيارة حتى ٣٠٠٠ سم ٣، واستثنى القانون السيارات المسجلة قبل عام ٢٠١١ والمباعة عبر المزاد وستة صنعة قبل عام ٢٠١١. وبحسب القانون يمنع إجراء معاملة نقل ملكية موديل منها أو تجديد ترخيص ومنح رخصة سير إلا بعد تسديد جميع الرسوم والغرامات عليها إن وجدت.

والمعتمد، عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد فإن أسعار الخضار «ببلاش» في سوق الهال، ومع ذلك نسمع أن الأسعار تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الأسواق العام، علماً أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أسعار بعض الخضار، وخصوصاً البندورة والبطاطا والفصولية والخيار والباذنجان وغيرها، مبيناً أن هذه الأسعار لا يزيد عن ١٠٠٠ ليرة والبطيخ يتراوح بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ ليرة

بدمشق، أسامة قزير، قال: إن أسعار الخضار انخفضت بشكل جيد، مؤكداً أن صادراتنا من الخضار سوف تنخفض خلال الأيام القادمة لأن الموسم البلدي لا يصير إلا بنسب بسيطة، لكن ورغم انخفاض الأسعار لا تزال بعض السلع والمواد الغذائية بعيدة عن متناول المستهلك ومنذ أكثر من سنتين يشهد المستوى العام للأسعار ارتفاعات متكررة شبه يومية تقطوع لسلع ومواد أساسية وغذائية، وفي حالة ارتفاع طال معظم المواد والسلع والألبان والأجبان والسكر والرز والزيوت بأنواعها، لذلك نجد أن الطلب على السلع لا يزال ضعيفاً، موضحاً أن بعض المواطنين وخاصة من ذوي الدخل المحدود أصبح غير قادرين على توفير متطلباتهم اليومية واحدة، وبالتالي يقومون بشراء السلع على فترات متقطعة كل أسبوعين أو عشرة أيام.